العدد (1424) السنة السادسة - الاثنين (2) شباط 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

بمشاركة أكثر من خمسين وفدا

مؤتمر العراق الدولي للمصارف يناقش واقع الصناعة المصرفية

بغداد / المدى

على مدار يومي الأربعاء والخميس من الاسبوع الماضي تابعت المدى وقائع المؤتمر العراقي الدولي للمصارف تحت عنوان (نظام مصرفي عراقي متين وسيلة لارساء عراق مزدهر) .. شاركت في هذا المؤتمر وفود عن المصارف الحكومية والأهلية وعدد من المصارف العربية والعالمية.. وفتتح المؤتمر بكلمة لوزير المالية قال فيها: نريد من هذا المؤتمر أن يكون مؤتمر عمل وليس مؤتمر كلمات فنحن بحاجة لدور حقيقي للقطاع المصرفي في عملية النهوض الاقتصادي.. وسنسعى جاهدين ليكون هنالك وجود حقيقي للمصارف العربية والاسلامية والدولية في العراق فنحن بحاجة الى مئات الفنادق في قطاع الفندقة والى مليوني وحدة سكنية في قطاع السكن ونسعى للتطور عبر دور أكبر للقطاع الخاص.. ودعا وزير المالية المصارف الأجنبية كافة أن تفكر جديا في فتح فروع لها في العراق أو تبدأ باقامة علاقات مشاركة.. وأضاف الزبيدي ان ٤٣ دولة التزمت بقواعد نادي باريس فأطفأت ديون العراق وأغلب هذه الديون كان مثقلاً بها مصرفا الرافدين والرشيد.. ودعا الزبيدي السفراء الذين حضروا اليوم الأول من المؤتمر ليبلغوا حكوماتهم بأن العراق يدعوهم للاستثمار، كما دعى المصارف الخاصة لاعتماد مبدأ التوأمة (عقود المشاركة) مع المصارف العربية.. وقال محافظ البنك المركزي (الدكتور سنان الشبيبي): ان تحقيق الاستقرار النقدي هدف يأتي في مقدمة وظائف البنك المركزي بجانب تنفيذ الميزانية بشكل يؤدي الى الانتاج ، وأضاف: ان البنك المركزي لن يكون مخزناً لودائع القطاع الخاص أو جاذباً لهذه الودائع.. وشارك وزير الكهرباء الدكتور كريم وحيد في اليوم الأول للمؤتمر بكلمة أشار فيها الى حجم الاستثمارات المنفذة في قطاع الكهرباء والبالغة ٣,٥ مليار دولار ، مضيفا ان موازنة وزارة الكهرباء البالغة ١,٢ ترليون دينار نفذت بالكامل بجانب الموازنة التكميلية وبعد كلمة لممثل البنك الدولي (جون ميشل هبي) أشاد ممثل مصرف جي بي موركن جيسي بقرار زيادة الاعتمادات المصرفية بالنسبة للمصارف الخاصة وأضاف : أدعو هذه المصارف للعمل معنا لفتح الحسابات الخاصة لتمويل الاعتمادات العالمية ، ونحن على استعداد للمساهمة في الاجراءات الخاصة بحماية المصارف وتدريب العاملين.. وأعرب ممثل مجموعة (ستي بنك) روبن فرناندز عن رغبة (ستي بنك كروب) في العمل في العراق ، بينما قال المدير العام للمصرف العراقي للتجارة حسين الأزري: ان هنالك فرصة كبيرة للتطور في القطاع المصرفي العراقي.. ثم تحدث المراء العامون للمصارف الحكومية مستعرضين أبرز نشاطات مصارفهم فقال المدير العام لمصرف الرافدين: قمنا بتنفيذ النظام المصرفي الشامل والبطاقة الذكية ونظام المدفوعات النقدية بينما قال مدير عام مصرف الرشيد: قمنا بمنح اصحاب المشاريع الصغيرة قرابة (٦٠٠٠) قرض ، وأشار المدير العام للمصرف الزراعي محمد هادي الخفاجي: الى ان المصرف منح (٤٠) الف قرض زراعي للفلاحين لدعم وتطوير الزراعة.. أعقب ذلك عدد من المداخلات حيث تساءل ممثل بنوك البحرين (محسن المهدي) عن خطط البنوك العراقية وخطة وزارة المالية فيما يتعلق بمستقبل العمل المصرفي العراقي وطالب رئيس مجلس ادارة بنك آشور الدولي بدعم حكومي للمصارف الأهلية فعلق وزير المالية قائلا: لايمكن لوزارة المالية أن تقدم دعما لبنوك القطاع الخاص أو الحكومي من الموازنة الفيدرالية ، مشيرا الى ان العام الحالي أو العام المقبل سيكون العمل المصرفي عملاً تجارياً.. وبعد مجموعة من المداخلات والكلمات للعاملين في القطاع المصرفي الخاص.. قال وزير المالية: سنرعى المصارف الخاصة كما ترعى الأم طفلها .. وفي كلمة لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء (في اليوم الثاني من المؤتمر) قال الدكتور هيثم ابراهيم كاظم : ان اللجنة وضعت حزمة من الاصلاحات باتجاه تفعيل عمل اللجنة العليا المشكلة لتطوير المصارف الحكومية برئاسة وزير المالية ومن بين أبرز النقاط التي أعلنها – تصفية المطلوبات الحكومية ، وضرورة تصفية الحسابات مابين المصارف الحكومية ، ومن الضروري جعل المصارف المتخصصة مصارف تنموية وتخليها كليا عن ممارسة الصيرفة الشاملة ، وضرورة استخدام التكنلوجيا الحديثة ، وتأسيس مصرف تجاري مختلط تساهم فيه الدولة مع رجال الأعمال باتجاه ازالة مشكلة منح الاعتمادات المستندية .. وطالبت الخبيرة الاقتصادية هناء الخفاجي باعادة النظر في واقع سوق الأوراق المالية من الناحية المؤسسية والتشريعية.. بينما استعرض نائب المدير العام لمراقبة الصيرفة والائتمان في البنك المركزي وليد عيدي آليات وأدوات الرقابة المصرفية ..

وعقدت خلال اليوم الثاني ورشتا عمل وبعد مناقشات مستفيضة توصل المؤتمرون الى التوصيات الآتية:

توصيات ورشة عمل وزارة المالية

اولا – رفع السقف الائتماني للمصارف الاهلية لغرض فتح الاعتمادات الى (٤) ملايين دينار بدلا من (٢) مليوني دولار ووفق أسس يضعها البنك المركزي العراقي

ثانيا– قيام الوزارات بفتح اعتمادات مباشرة لدى المصارف الأهلية.

ثالثا . امكانية فتح حسابات جارية للدوائر الحكومية في المصارف الأهلية.

رابعا .قبول خطابات الضمان الصادرة من مصارف القطاع الخاص من دوائر الدولة.

خامسا . التفكير بعملية دمج المصارف الضعيفة أو غير الفاعلة مع بعضها وتقوية مراكزها المالية.

سادسا . الطلب الى البنك المركزي بتخفيض الاحتياطي القانوني للودائع الحكومية بعد تصنيفها إلى الحد الأدنى ٢٥٪ بدلا من ٧٥٪ حيث أن أغلب دوائر التمويل الذاتي تودع فوائضها بفائدة لدى المصارف واستخدام الفوائض النقدية لدى المصارف لاغراض التنمية

سابعا . تخفيض الضرائب على مجمل الأرباح المصرفية وتكون على صافي الربح وليس مجمل الربح.

ثامنا .مفاتحة اللجنة الاقتصادية للتدخل بإلغاء توصية مجلس شورى الدولة بإلغاء قرار عدم السماح للمصارف العراقية التي يساهم فيها مستثمر أجنبي بشراء عقار باسم المصرف في العراق.

تاسعا . تعديل القرار الذي يمنع المستثمرين الأجانب الاشتراك بمجلس الإدارة إلا بعضو واحد ومهما كانت مساهمته.

عاشرا . إصدار قانون أو قرار خاص بفتح المصارف الأجنبية فروعاً لها في العراق.

أحد عشر . السماح بتعديل قانون المصارف بالسماح لفتح نافذة اسلامية حيث أن القانون لم ينص على ذلك.

اثنا عشر .متابعة تنفيذ حزمة التوصيات لهيكلة المصارف الحكومية.

ثلاثة عشر.الطلب من البنك المركزي تخفيض نسبة الفائدة التي أصبحت عائقاً في عملية الاستثمار.

توصيات ورشة عمل البنك المركزي العراقي

١– مطالبة البنك المركزي العراقي باعادة النظر بآليات عمل بعض ادواته لاسيما الاستثمار في حساب الودائع القائمة على نحو يحفز المصارف لاستثمار اموالها في مجالات التنمية.

٢– تحويل عمل المصارف الاختصاصية الثلاثة (الصناعي الزراعي التعاوني والعقاري الى مصارف تنموية والغاء ممارستها كمصارف تجارية وتوجيهها لتقديم القروض التنموية فقط.

٣– اعادة النظر بسعر الفائدة التجارية التي تتقاضاها المصارف التجارية من عمليات الائتمان بما يتناسب مع فوائد الادخار الممنوحة للمودعين.

٤–عدم خضوع المصارف الاسلامية للضوابط الخاصة بالمصارف التجارية واصدار قانون خاص بها.

٥– اعادة النظر باحكام المادة (٢٨) الانشطة المحظورة الخاصة بالاستثمار المباشر ضمن احكام قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ بهدف توسيع المجالات الائتمانية والاستثمارية ، وتخفيض القيود كلما كان ذلك ممكنا لاسيما في مجال الاستثمار الحقيقي.

٦– ضرورة تعامل الدوائر الحكومية وشركات القطاع العام مع المصارف الاهلية أسوة بالمصارف الحكومية في عمليات ايداع الاموال لديها أو اصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية على حد سواء.

٧– تحويل المصارف الحكومية لاسيما الرافدين والرشيد الى شركات مساهمة مختلطة وبيع جزء" من رأسمالها للقطاع الخاص.

٨– اعادة النظر باحكام قانون المصارف النافذ لزيادة الحدود الاجمالية للائتمان المقدم من قبلها وجعلها أكثر من ثمانية اضعاف رأس المال والاحتياطيات مع الابقاء على نسبة الائتمان الى الودائع البالغة ٧٠٪ من اجمالي الودائع.

٩– تضمين طلب تأسيس أي مصرف جديد المقدم للبنك المركزي العراقي ، قيام المصرف بتقديم خدمات مصرفية الكترونية حديثة لغرض تطوير وسائل الدفع والائتمان ومطالبة المصارف القائمة باعتماد التقنيات الحديثة.

١٠– حث وزارات الدولة لفتح حسابات لموظفيها لدفع رواتبهم واعتماد وسائل الدفع الحديثة (بطاقات الائتمان) الصادرة من المصارف العراقية الحكومية والخاصة لدفع الرواتب من خلال التعامل مع المصارف.

١١. إيجاد آلية مناسبة للتنسيق بين البنك المركزي العراقي والهيئة الوطنية للاستثمار لتنظيم تسهيل عمليات دخول وخروج رأس المال والأرباح للمستثمرين الأجانب من العراق بما يخدم جذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق، وكذلك تفعيل منح القروض الميسرة للمستثمرين الواردة في قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.

١٢– قيام البنك المركزي العراقي بدارسة وتقييم الأوضاع المالية للمصارف العراقية التي حصلت فيها مشاركات اجنبية في رؤوس أموالها بما يشجع على توجيه عمل تلك المصارف في الصيرفة المحلية من خلال تكثيف رؤوس أموالها مقارنة بمشاركتها القائمة.

١٣. إعادة النظر في تمثيل المصارف العراقية المشاركة برؤوس أموالها ووضع ممثلين عنها في مجالس الإدارة بما يتناسب ونسبة المساهمة في رأس المال وذلك بإعادة النظر بالأحكام الخاصة في قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧.

١٤.قيام البنك المركزي العراقي بفتح فرع له في إقليم كردستان لغرض الرقابة والتفتيش على أداء ونشاط فروع المصارف العاملة في كردستان إضافة للرقابة المصرفية في موضوع مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٥ – اعادة النظر بقرار مجلس المحافظين لسوق العراق للاوراق المالية بفرض رسوم بنسبة (واحد بالالف) من رأس مال المصرف او الشركة العضو في السوق المذكور باتجاه تخفيضها بما يشجع على تطوير نشاط السوق المالي ودور المصارف فيه.

١٦ – معالجة مشكلة احقية المصارف التي يساهم فيها مساهمون اجانب في رؤوس اموالها في تملك العقارات لأغراض اداء اعمالها من خلال التطبيق الفعلي لقانون المصارف النافذ لكون هذه المصارف شركات عراقية انشئت وفقاً لقانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ .

وقد أوصى المؤتمرون بتشكيل لجنة متخصصة من مختلف الجهات لمتابعة تنفيذ التوصيات اعلاه بعد رفعها الى لجنة الشؤون الاقتصادية لدراسة امكانية تنفيذها.

من الواقع الاقتصادي

ماذا يريد القطاع المصرفي الخاص؟

محمد شريف ابو ميسم

أبرز ما خرج به المؤتمر الدولي للمصارف الذي عقد مؤخرا هو بغداد، هي حزمة التوصيات التي تضمنت تشكيل لجنة متخصصة لمتابعة تنفيذها.. والملاحظ في هذه التوصيات وتحديدا منها التي صدرت عن ورشة وزارة المالية والمصارف الخاصة ، إنها جاءت لمصلحة القطاع المصرفي الخاص وبامتياز ، في محاولة لتفعيل دور هذا القطاع في عملية النهوض الاقتصادي باتجاه دفع الصناعة المصرفية كليا صوب هذا القطاع .. فبعد أن خرجت ورشة وزارة المالية بتوصيات تدعو لرفع السقف الائتماني للمصارف الأهلية لغرض رفع الاعتمادات في المصارف الخاصة من مليوني دولار إلى أربعة ملايين دولار وحث الوزارات لفتح الاعتمادات لدى المصارف الخاصة والتوصية بفتح حسابات جارية للدوائر الحكومية فيها وقبول خطابات الضمان الصادرة من مصارف القطاع الخاص من دوائر الدولة وتعديل القرار الذي يمنع المستثمرين الأجانب الاشتراك بمجلس الإدارة إلا بعضو واحد ومهما كانت مساهمته ، مع تخفيض الضرائب على إجمالي الأرباح .. جاءت توصيات الورشة التي عقدت تحت عنوان – وضع آليات العمل المصرفي وفقا للأسس الدولية برئاسة البنك المركزي العراقي لتأكد ما جاء في توصيات لجنة وزارة المالية ، وتدعو لتحويل المصارف الحكومية إلى شركات مختلطة عبر بيع جزء من رساميلها للقطاع الخاص بجانب الدعوة لاستخدام الودائع الحكومية (التي يفترض أن تشجع مؤسسات الدولة على إيداعها في المصارف الأهلية) في عمليات الإقراض ، بجانب الكثير من التوصيات التي خرج بها المؤتمرون والتي يمكن أن تصب في النهاية في خدمة وتطوير أداء المصارف الأهلية.. المؤتمر الذي وفر للقائمين على الصناعة المصرفية فرصة للتعاطي مع المشكلات التي تواجههم أمام صنّاع القرار المصرفي منح لممثلي مصارف القطاع الخاص فرصة أخرى للقاء بممثلي المصارف العالمية وفي مقدمتها مجموعة (ستي بنك) المصرفية العالمية ومجموعة (جي بي موركن جيس) ومصارف عربية وأجنبية أخرى أعلنت عن استعدادها للعمل مع المصارف الأهلية العراقية عبر فتح الحسابات الخاصة لتمويل الاعتمادات العالمية والمساهمة بالإجراءات الخاصة بحماية المصارف وتدريب العاملين.. إلا إننا لم نلمس تحركا واضحا على مدار يومي المؤتمر من قبل ممثلي القطاع المصرفي الخاص باتجاه ممثلي المصارف الأجنبية التي لبت الدعوة وحضرت المؤتمر لدراسة واقع العمل المصرفي العراقي والتقرب من العاملين في القطاع المصرفي الخاص .. وبرغم تكرار الدعوات من القائمين على المؤتمر لحث المصارف الأهلية لاعتماد مبدأ التوأمة مع المصارف العربية والتأسيس لهذا الأمرفي أثناء انعقاد المؤتمر إلا أن الضيوف كانوا يبحثون عمن يخوض معهم في أحاديث جانبية في أثناء الاستراحات أو فترات تناول الطعام ولكنهم وبحسب أحدهم لم يجدوا ضالتهم .. فما الذي يريده العاملون في القطاع المصرفي الخاص ليمارسوا دورهم الحقيقي في عملية الارتقاء بالواقع الاقتصادي المتردي بعد أن نضجت أموالهم على مدار السنوات الماضية جراء ارتفاع نسبة الفائدة الليلية وبعد هذا التوجه الذي وصل إلى حد (الدلال) ؟

> إلا إننا لم نلمس تحركا واضحا على مدار يومي المؤتمر من قبل ممثلي القطاع المصرفي الخاص باتجاه ممثلي المصارف الأجنبية التي لبت الدعوة وحضرت المؤتمر لدراسة واقع العمل المصرفي العراقي والتقرب من العاملين في القطاع المصرفي الخاص

الصناعة: إبرام عقد لتوريد (١٢٥٠) جراراً زراعيا متطورا

بغداد/ المدى

اعلن وكيل وزارة الصناعة والمعادن لشؤون التنمية والاستثمار السيد عادل كريم عن ابرام عقد لتوريد (١٢٥٠) جراراً زراعياً متطوراً ويأتي ذلك تنفيذا لخطة دولة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي القاضية بدعم القطاع الزراعي في العراق وتأمين المستلزمات الرئيسة والأساسية للمزارعين.

واضاف الوكيل ان شركة الصناعات الميكانيكية المختصة في إنتاج المكننة الزراعية تعاقدت مع شركة((CNH International SA السويسرية لتوريد المكونات المفككة لـ(١٢٥٠) جراراً نوع نيوهلاند ويتم تجميع المكونات في معامل الشركة العامة للصناعات الميكانيكية كمرحلة أولى تلي ذلك مراحل لاحقة للتصنيع.

واشار المصدرنفسه الى ان الشركة ستقوم بتوزيع الجرارات على المزارعين بموجب القرض الممنوح من المصرف الزراعي وذلك بهدف تنمية القطاع الزراعي في العراق فضلا عن إعادة تشغيل معامل تجميع وتصنيع مكونات الجرارات مما سيؤدي الى استقطاب الأيدي العاملة المتيسرة والنهوض بالواقع الصناعي في العراق.

بأختصار

× اتفقت نقابات السكك الحديد الالمانية وشركة دويتشيه بان لتشغيل القطارات على صفقة اجور لحوالي ١٤٠ ألف عامل بالشركة يوم السبت لتجنب التهديد بمزيد من الاضرابات.

× اعلن اتحاد عمال الصلب في الولايات المتحدة انه سيمدد لمدة ٢٤ ساعة المحادثات الرامية الي ابرام عقود عمل جديدة لعمال مصافي النفط الامريكية ليؤجل بذلك اضرابا يمكن ان يؤثر على نصف طاقة الولايات المتحدة من تكرير النفط.

× قالت وزارة الاقتصاد الاماراتية يوم السبت ان الإمارات العربية المتحدة تبحث تشكيل لجنة طوارىء لمُعالجة تأثير الأزمة المالية العالمية.

× يتبنى رجال الأعمال الصينيون رؤية طويلة المدى ويواصلون التوسع الإستراتيجي في افريقيا رغم فقدان استثمارات الصين المتعددة بالقارة السمراء بعض البريق في الأزمة المالية العالمية.

× قال مسؤول بالادارة الامريكية يوم السبت إن السناتور الجمهوري جود جريج يتصدر قائمة الرئيس الديمقراطي باراك اوباما للمرشحين لمنصب وزير التجارة وقد يصدر قرار في هذا الشأن يوم الاثنين.

× قال رئيس الوزراء الصيني وين جيا باو يوم السبت ان مشتريات الصين من أذون الخزانة الأمريكية في المستقبل ستتوقف على حاجتها للحفاظ على قيمة وأمن استثماراتها الأجنبية.

× قال رئيس الوزراء الياباني تارو اسو يوم السبت ان اليابان مستعدة لتقديم مساعدات بأكثر من ١٧ مليار دولار الى الدول الاسيوية لمحاربة الازمة المالية العالمية.

× وصل رئيس الوزراء الصين وين جيا باو لندن يوم السبت في أحدث محطة ضمن جولة أوروبية تهدف الى معالجة الازمة المالية والاقتصادية العالمية وتحسين العلاقات بين الشركاء التجاريين.

المئات يتظاهرون في دافوس وجنيف ضد المنتدى الاقتصادي العالمي

جنيف/دافوس / وكالات

خرج مئات الأشخاص في تظاهرات في جنيف ودافوس يوم السبت للاحتجاج على المنتدى الاقتصادي العالمي قائلين ان النخب التي تعقد اجتماعها السنوي غير مؤهلة لمعالجة مشاكل العالم.. ذكرت ذلك (رويترز) وأضافت ان مئات المتظاهرين رفعوا لافتات كتب عليها "أنتم الأزمة" وأخذوا يقذفون بكرات الثلج وهم يسيرون باتجاه الأسوار المحيطة بفندق سيهوف الخاضع لحراسة مُشددة في منتجع دافوس حيث مقر إقامة كثيرين من قادة العالم ورجال الأعمال في أثناء انعقاد المنتدى.

وقال أحد المحتجين ويدعى اليكس هيدجر وهو عضو بحزب الخضر في دافوس ان هؤلاء الأشخاص هم المسؤولون عن الفوضى الاقتصادية.

وقال "انهم نفس الأشخاص الذين جاءوا العام الماضي وقالوا ان الوضع الاقتصادي العالمي بخير والآن نحن في أزمة مالية. الان يتعين على دافع الضرائب حل المشكلة بأسرها.

"أشخاص مثلي ومثلك يدفعون الثمن من أموال ضرائبهم."

وفي جنيف حيث مقر المنتدى الاقتصادي العالمي اصطفت شرطة مكافحة الشغب في الشوارع الهادئة عادة لمراقبة مسيرة لم تحصل على موافقة رسمية من السلطات المحلية.

وقالت فلورنس بروتون من اتاك سويس احدى المجموعات المنظمة لتظاهرة جنيف ان من المهم الاستماع الى أصوات من الخارج في المناقشات بشأن سبل حل الأزمة.

وأبلغت رويترز "الاشخاص المجتمعون في دافوس هم المسؤولون عن هذه الازمة الاقتصادية التي تصبح بل أصبحت الان عالمية."

من جهة اخرى تعهد وزراء التجارة من ٢٤ بلدا يوم السبت بالعمل على تسوية خلافاتهم المتبقية هذا العام في جولة الدوحة من محادثات منظمة التجارة العالمية.. ووعدوا أيضا في بيان صدر عقب اجتماع على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي بمنتجع دافوس السويسري بعدم رفع أي حواجز تجارية جديدة.. نقلت ذلك رويترز وأضافت :ان قبيل المحادثات التي استضافتها الحكومة السويسرية حذر الساسة من أن إجراءات لمنع دخول الواردات من أجل حماية الوظائف قد تعمق الأزمة كما حدث في الكساد العظيم خلال الثلاثينات.

وقالت وزيرة الاقتصاد السويسرية دوريس لوثارد ان وزراء التجارة قد يعقدون اجتماعا بشأن جولة الدوحة قبل قمة قادة دول مجموعة العشرين المزمعة في الثاني من نيسان والتي تسعى الى الاتفاق على إجراءات واضحة لمعالجة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

وقالت "ينبغي أن نبني فهما أفضل للتجارة في الداخل. فتح الأسواق هو أفضل (شيء) يمكننا القيام به لمحاربة الأزمة."

وقالت لوثارد ان المفاوضات تمضي بصورة جيدة ولم يكن وزير التجارة الكندي ستوكويل داي أقل تفاؤلا منها.

وقال داي "كان هناك تركيز قوي جدا على تجنب أي انتكاسات الى أي شيء يمت للحماية التجارية بصلة .. هناك درجة عالية من التفاؤل ورغبة كبيرة في تحقيق شيء."هناك زخم لهذا الاجتماع."لكن هذا التطور الايجابي يحدث في خضم وضع اقتصادي قاتم وإجراءات للحماية التجارية اتخذتها بالفعل عدة قوى تجارية.

فقد فرض الاتحاد الاوروبي يوم السبت رسوم استيراد تصل الى ٨٥ في المئة على المسامير القادمة من الصين وذلك في خطوة من المُرجح أن تُثير رد فعل انتقاميا من جانب بكين في منظمة التجارة العالمية.

وفي الأسابيع الأخيرة أعلنت قوى تجارية كبرى مثل الولايات المتحدة والصين وألمانيا عن تراجعات في الصادرات بنهاية العام الماضي وقد تراجعت أحجام الشحن الجوي العالمية بما يقرب من الخمس في كانون الاول.. وخلال قمة في تشرين الثاني لمعالجة الازمة الاقتصادية اتفق قادة مجموعة العشرين للدول الغنية والصاعدة على العمل من أجل تحقيق انفراجة في محادثات الدوحة بنهاية ٢٠٠٨ وعدم رفع أي حواجز جديدة في وجه حركة التجارة.

لكن باسكال لامي المدير العام لمنظمة التجارة العالمية رأى الشهر الماضي أن الخلافات لاتزال من الاتساع بما لا يسمح بدعوة الوزراء الى مبادرة نهائية وذلك رغم التقدم الذي تحقق في عدة قضايا شائكة في ملفي الصناعة والزراعة على مدى العام.

وفي أعقاب اجتماع مجموعة العشرين مباشرة عمدت الهند الى زيادة التعريفات الجمركية على الصلب واتخذت روسيا غير العضو في منظمة التجارة العالمية إجراء مماثلا بشأن السيارات.

ومنذ ذلك الحين أثار الاتحاد الاوروبي غضب مصدري السلع الزراعية من الاغنياء والفقراء باستئنافه دعم منتجات الالبان وهو اجراء سيكون محظورا بموجب اتفاق لجولة الدوحة لكن قواعد التجارة الحالية تجيزه.

وكان وزير التجارة النيوزيلندي تيم جروسر أبلغ رويترز قبيل محادثات يوم السبت "انه أمر يبعث على القلق العميق .. آمل في أن أرى تعليق هذه الاجراءات في أسرع وقت ممكن لتجنب اقتداء دول أخرى بها."

أكثر من ٨٨٠ مليون دينار حجم التداول لآخر جلسات سوق العراق للشهر الماضي

بغداد / قيس عيدان

شهدت جلسة سوق العراق للاوراق المالية ليوم الخميس الماضي وهي اخر جلسة تداول لشهر كانون الثاني الماضي، اذ جرى فيها تداول اسهم (٢٥٨) شركة بعدد اسهم تجاوز(٥٧٥) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٨٨٠) مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ (٢٥٨) عقد تداول. وقد تميز قطاع المصارف في الجلسة بتحقيقه اعلى نسبة تداول من حيث عدد الاسهم المتداولة (٦٣,١٪) وحجم التداول (٦١,٢٪) وحقق قطاع الصناعة المرتبة الثانية من حيث عدد الاسهم المتداولة بنسبة (٢٨,٨٪) من حيث حجم التداول بنسبة (٢٢,٥٪) في حين تقاسمت باقي القطاعات نسب التداول المتبقية. ولم يجر التداول على قطاع الاستثمار. وقد تميزت الجلسة بارتفاع المؤشر القياسي لقطاع الفنادق بنسبة (٣,٨٣٠٪) واستقرار المؤشر القياسي لقطاعات التأمين والخدمات والزراعة على نفس معدل نقاطه في الجلسة السابقة. وانخفاض المؤشر القياسي لقطاعي المصارف وبهذة الموشرات ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة (٣,١٣٨٪) عندما اقفل على (٦٦,٦٧١) نقطة.

اما العقود الخاصة لغير العراقيين حيث تم تنفيذ (٢٣) عقداً على اسهم شركات قطاعات المصارف والتأمين والخدمات والصناعة تجاوز عدد الاسهم المتداولة لها (٥٥) مليون سهم بقيمة تجاوزت (١٠٧) ملايين دينارحيث توزعت العقود على شركات المصرف التجاري ومصرف بغداد ومصرف الاستثمار ومصرف البصرة ومصرف الائتمان ومصرف دار السلام ومصرف بابل ومصرف الوركاء ومصرف الاتحاد ومصرف الشمال ومصرف اشور والامين للتأمين والامين العقارية والنخبة للمقاولات والبادية للنقل العام والصناعات الخفيفة الصناعات الغذائية.

بالأعتماد على المصافي العراقية

النفط: عام ٢٠٠٩ عام الاكتفاء الذاتي للمشتقات النفطية

بغداد / كريم السوداني

قلصت وزارة النفط الأموال المخصصة لاستيراد المشتقات النفطية والتي تزيد على أربعة مليارات دولار تصرف على شراء المشتقات النفطية من الخارج

أكد ذلك لـ(المدى) الناطق الرسمي لوزارة النفط عاصم جهاد وقال تم تخصيص ٥٠٠ مليون دولارفقط لشراء النفط الأبيض من دول الجوار لسد الحاجة المحلية"، معتبرا ان ذلك سيتم م خلال الأعتماد على مصافيها في توفير المشتقات النفطية".

وبين جهاد أن الوزارة الأن بصدد طرح مناقصة أربعة مشاريع لإنشاء مصاف نفطية جديدة في عدة محافظات عراقية من قبل شركات عالمية و تمت الموافقة على إنشاء ثلاثة مصافي بطاقة ١٥٠ الف برميل يوميا، في كل من محافظات كربلاء وكركوك وميسان، فيما سيكون المصفى الرابع في محافظة ذي قار وبطاقة ٣٠٠ الف برميل يوميا".

وأضاف جهاد "انه يتم ألآن وضع التصاميم لهذه المصافي، وسيكون هناك اتفاق على بناء هذه المصافي مع شركات عالمية معروفة في هذا المجال".

وأوضح جهاد "ان الهدف من أنشاء هذه المصافي هو سد الحاجة المحلية للمشتقات النفطية وتحويل العراق من بلد مستورد للمشتقات النفطية الى بلد مصدر لها"، مؤكدا ان "الوزارة تسعى الى ان يكون عام ٢٠٠٩ عام الاكتفاء الذاتي للمشتقات النفطية والاعتماد على المصافي العراقية، من خلال تأهيل وإنشاء وحدات جديدة للتكرير في المصافي الموجودة في العراق".